رجل خبير في هذا الامر فسمحت لنا حكومة الهند بالمستر موريال من مصلحة الغابات في بُرما وهو الآن يطوف في مديريات البحر الازرق والابيض ثم يزور كردفان

وقد طُلب منهُ ان يبين ما يرتئيهِ في مسألة الوقود وفي مسألة جلب الخشب للبناء من حراج الجنوب الكبيرة الذي يمكن ان يؤتى بهِ في النهر ارماثًا الى الخرطوم. وخشب البناء غالٍ جدًّا وقليل وكل ما استعمل منهُ في الخرطوم حتى الآن أُتي بهِ من موانئ البحر الاسود

وواضح من ذلك ان لهذه المسألة شأنًا جوهريًّا في احوال السودان في الحاضر والمستقبل ويحتمل ان يقوم زيت البترول مقام الحطب . ولكن جُرِّبت بعض التجارب فيهِ فلم تنجح حسب المنتظر لاسباب مختلفة . وقد يتعذَّر استعمالهُ لغلاء اجرة نقلهِ

الضرائب

اشار اللورد كرومر في تقريرهِ عن سنة ١٨٩٩ الى نظام الضرائب الذي ظهر بعد امعان النظر انهُ اصلح من غيرهِ لبلاد السودان وزاد على ذلك ان هذا الاسلوب لايزال في دور الامتحان فالاعتماد عليهِ يتوقف على ما يظهر من امتحانهِ

ويمكنني ان اقول الآن بعد امتحان سنة من الزمان ان هذا الاسلوب كان مرضيًا بوجه الاجمال مع ان تقارير المديرين تشير الى وجوب بعض التحوير في اماكن مختلفة . ويراد اجراء التحوير الذي تنتظر منهُ النتائج المطلوبة من حيث ازدياد الايراد وجعل حمل الضرائب على الاهالي على اقلهِ

ولم ينفَّذ الامر الخاص بضرائب الاطيان على اكملهِ الاَّ في مديرية دنقلة وتنفَّذ في مديرية بربر في مركز الرباطاب ومركز بربر فقط . واما باقي المديريات فاما لم تؤخذ منها ضرائب الاطيان والحاصلات او أُخذ منها العشر

واذا نظرنا في كل مديرية على حدتها بانت لنا كيفية عمل الاوامر المتعلقة بالضرائب فيها

فقد قرَّر مدير دنقلة ان نيل سنة ١٨٩٩ كان اوطأ ما رآهُ السكان في حياتهم ونتج عن وطوئهِ نقص كبير في موسم الشمير ومحل موسم القمح وتُركت مئات كثيرة من الفدادين من غير زرع لقلة الماء وهي مما يزرع عادةً ولذلك لم يؤخذ المال الاَّ عن الارض التي زُرِعت . ورُبط مال آخر من الدرجة الثالثة على اطيان الجزائر وهو اربعون غرشًا للفدان . وقد وفر مال الاطيان الذي جُمع من مديرية دنقلة رغمًا عن كل المصاعب فزاد على النفقات ٤٣٠٠ ج . م وهذا شيء مرضي

وبلغت اموال الاطيان اكثر من ١٧٠٠٠ ج . م وكان يمكن ان تزيد ٨٠٠٠ ج . م لو أُخذت الاموال عن كل الاطيان التي رُبط عليها المال

وكان مال النخيل ٧٠٠٠ ج . م على ٤٦٨ ٧٢٥ نخلة سنة ١٨٩٩ فبلغ ٩٣٠٠ ج . م على ٤٦٩ ١٢٢ نخلة سنة ١٩٠٠

وبلغ المال المجموع من جهات حلفا ٣٤٠٠ ج . م اكثرهُ من مال الاطيان والنخيل . ودفع الناس ما يطلب منهم عن طيب نفس ولم يشكُ الاَّ قليلون وظهر لدى البحث ان شكواهم كانت في محلها غالبًا

اما في مديرية بربر فلم يبلغ الايراد ما قُدّر لهُ وذلك لانخفاض النيل الانخفاض الذي لم يعهَد لهُ مثيل وضرورة رفع جانب من ضرائب الاطيان واموال النخيل

وقد اشار مدير بربر الى ان الحاجة ماسَّة الى زيادة المواشي في مديريتهِ فان كثيرًا من السواقي واقف لقلة المواشي . ولدينا مشروع لبيع بعض الاطيان وابتياع المواشي بثمنها واعطائها للاهالي ولكن لا يمكن العمل بهِ الآن ما دام طاعون المواشي في السودان

وربطت الضرائب على مراكز الرباطاب وبربر فقط ثم رفع نصف مال النخيل في الرباطاب لان المحصول كان قليلاً جدًّا فقلَّ الايراد بسبب ذلك ٩٠٠ ج . م

وسيسهل تنفيذ قانون اموال الاطيان والنخيل بكليتهِ في المديرية كلها في العام المقبل لغزارة الامطار وجودة الحاصلات ولا ينتظر ان يثقل ذلك على عاتق الاهلين

وفي هذه المديرية اكثر من ٥٠٠٠٠٠ فدان متروكة من غير زرع . وفي النية عرض مقدار كبير منها للبيع في العام المقبل وهي تجود بقليل من النفقة

وقلَّ الايراد كثيرًا في سواكن فبلغ عجزهُ ٥٧٠٠ ج . م عما كان سنة ١٨٩٩ لبوار التجارة وقلة رسوم الجمارك المترتبة على ذلك لكنَّ المصروفات قلَّت ايضًا اكثر من ٥٠٠٠ ج . م

وجاء الجراد فاتلف زراعة ٥٠٠٠ فدان او اكثر من الذرة والدخن في مركز طوكر فدعت الحال الى رفع الضرائب عنها

وستدعو الحال الى تقليل رسم التجارة او الغائهِ مناظرةً للتجارة بين مصوع وكسلا وبين كسلا وبربر ويبقى رسم الطرق يدفع الى مشايخ بربر وكسلا على السواء لتأمين التجارة في نقلها وحفظ الطرق والآبار

وظهر في ايرادات مديرية كسلا عجز اكثر من ٤٠٠٠ ج . م وذلك لمحل الموسم الشتوي سنة ١٨٩٩ على ما قررهُ مديرها حتى تعذَّر جمع شيء من العشور في بعض الاماكن واكتفي

يجمع نصفها في اماكن اخرى . وما جمع وزّع اكثرهُ على الجياع في يونيو ويوليو . فقلّ الايراد بسبب ذلك من وجهين

فاذا غضّ الطرف عن ايراد العشور لانهُ كان طفيفاً جدًّا بقي ان اكثر الايراد من رسوم الصمغ وريش النعام والعاج وعوائد الجمارك ورسوم الاسواق والمسالخ ورخص الاشربة والايجارات

اما الرسوم الجليلة فبلغ رسم الصمغ منها ٩٨٦ ج . م

وبلغت عوائد البضائع الواردة من المستعمرة الايطالية ٢٥٨ ج . م ومن الحبشة ٢٠٦ جنيهات

وينتظر ان يزيد الايراد سنة ١٩٠١ بسبب غزارة الامطار وقد هبط ثمن الذرة الآن فبلغ ثمن الاردب في القضارف ٥ اغرشاً فقط ولكن منيت الزراعة بالعصافير في مركز كسلا فأكلت نصف الغلة

ولم يكن في الامكان جمع شيء من الضرائب في مركز فشودا لاشتداد القيظ في العام السابق ومحل المحصول . وبقيت الحاجة الى الحبوب شديدة في البلاد كلها فدعت الحال الى ارسال كمية من الذرة من الخرطوم مساعدةً للاهالي

وقد اشار المأمور الذي هناك في تقريره الى ان الامطار الغزيرة التي هطلت في الصيف الماضي جادت بها المواسم فزادت القطعان وظهر الرضى والسرور على وجوه الاهلين فقد يحسن ان تربط عليهم ضريبة خفيفة في العام المقبل ولكني سانتظر تفصيلات اخرى قبل الاقرار على ذلك

ووردت اخبار حديثاً من مركز بحر الغزال تشير الى القحط في تلك المديرية وسترد الاخبار الموثوق بها عن حقيقة الاحوال هناك من الحملة التي تحت قيادة الكولونل سباركس . ومن الواضح الجلي انهُ لا ينتظر ارسال الاسعاف من هذه المديرية الى المراكز الاستوائية لان ليس فيها على ما يظهر ما يقوم بحاجات اهلها اذا صحّ ما قيل عن وجود الفاقة في لادو التي تحيط بها ولاية الكنغو الحرّة ولا يبقى سبيل لاغاثتها الاّ ارسال البواخر من الخرطوم بالحبوب وغيرها من المؤن . وقد أُرسلت كمية كبيرة من الذرة جنوبًا اجابة لطلب جلالة ملك بلجيكا . وسيُبذَل كل جهد لاجابة رجال حكومة البلجيك هناك الى كل ما يطلبونهُ من هذا القبيل

وقد احتُلت الابيض منذ اكثر من سنة قليلاً فلم تكد تنتظم ادارتها وأُرسل الطوافة الى اطراف البلاد واخذ سكانها الاولون يعودون اليها افواجاً . وكانت المدينة القديمة قد خربت وهُجرت فصار فيها الآن بين خمسة آلاف وستة آلاف نفس . وقد تعذّر طبعاً اخذ الضرائب من هناك من اي نوع كان ولكن أُخذ قليل من رسوم الصمغ والعاج وريش النعام غير ان القسم الاكبر من هذه الرسوم يؤخذ في الخرطوم فيكون ايراد مديرية كردفان من هذا القبيل طفيفاً جدًّا

وقد ارتأى السر رودلف سلاتين باشا الذي يطوف الآن للتفتيش في تلك البلاد رأياً مفيداً

من حيث وضع جزية خفيفة على القبائل الرحل ويرجح انهُ يُعمل برأيه . ثم ان غزارة الامطار صيفاً وزيادة السكان وما يحتمل حدوثهُ من كثرة اصدار الصمغ كل ذلك يدلُّ على ان كردفان ستكون من المديريات الكثيرة الايراد ولكن يبقى ارتقاؤها بطيئاً اذا لم تصلح طرق النقل منها الى النيل

وقد ابقيت الكلام على اموال المديرتين الكبيرتين الخرطوم وسنار الى الآخر لان قلة النقود دعت الى جمع الايراد منها صنفاً ولان في ما يلي مجالاً للنظر في هذا النوع من الضرائب

فيظهر من حسابات سنَّار ان الايرادات زادت على المصروفات فبلغت الزيادة ٦٠٠٠ ج.م وهذا تقدُّم بيّن على ما كان في العام السابق

وبلغ عشر الذرة ٧٠٠٠ ج . م على فرض ثمن الاردب ٤٠ غرشاً وعشر السمسم ١٢٠٠ ج.م وبقية الايرادات من الرسوم الجليلة وعوائد القوارب والمعادي والاسلحة والمصايد والاسواق

وزادت ايرادات مديرية الخرطوم على مصروفاتها ٤٠٠٠ ج . م وبلغ ثمن الذرة المأخوذة عشراً ٩١٥٣ ج . م . ورسوم الصمغ كثيرة وهي ٧٦٦٩ ج.م ولكن هذا الصمغ ليس كلهُ من مديرية الخرطوم بل اكثرهُ وارد من مديرية كردفان وقليل منهُ من سنَّار . وبلغ ثمن الذرة المأخوذة عشراً من كردفان وسنار معاً ١٦٤٥٣ ج . م ورسوم الصمغ ٧٨٠٠ ج . م

فاكثر الايراد في هاتين المديرتين من عشور الذرة لانها اهم ما يزرع فيهما ولذلك فارتقاؤها يقوم اكثرهُ بتسهيل سبل الري فيهما . وعلى النهر بعض السواقي ولكن اكثر المزروعات يسقى بماء المطر . وقد ركبتُ حديثاً وقطعت الجزيرة من ود مدني على البحر الازرق الى الدويم قبالتها على البحر الابيض مسافة ثمانين ميلاً فوجدت الارض سهلاً منبسطاً مزروعاً كلهُ ذرةً . ولا تزرع الارض الآن الاَّ زرعةً واحدة تقيم فيها من ستين يوماً الى ثمانين فاذا تيسر ادخال اسلوب متقن للري فيها صارت غلاَّتها تكفي بلاد السودان ويرسل منها الى غيرهِ من البلدان

ولكن اذا لم تصلح وسائل النقل بقيت هذه البلدان الخصيبة قليلة الفائدة من حيث ايراد الحكومة . فقد بلغت الذرة المجموعة عشراً من مركز عبود في الجزيرة ٥٠٩٤ اردباً فاخذ الجمالة ١٩٦٠ اردباً منها اجرة نقلها الى الدويم . ومعلوم انهُ اذا انشئت سكة حديد ضيقة هناك وفت بالمراد ولكن يُرتاب في ربحها قبلما تُصلح اساليب الري فتزيد المواسم السنوية

ولا يمكن الاعتماد على البواخر الموجودة عندنا الآن لنقل الحبوب في البحر الازرق فاذا وجدت بواخر تسير في الماء القليل الغور زالت هذه الصعوبة ولكن قلة المال تمنع ابتياعها

وما تقدَّم يُطلق ايضاً على نقل الصمغ من داخلية كردفان الى البحر الابيض . فسكة حديد ضيقة تفيد جدًّا ولاسيما اذا صحَّ ما يبلغنا من ان الصمغ كثير في حراج كردفان لا يمكن استنزافهُ منها

ملكية الارض

ان الاسلوب الذي ذُكر في التقرير السابق لملكية ارض الزراعة وارض المراعي جاء وافيًا بالمراد بنوع عام

وقد تمّت اعمال لجنة الاراضي في مدينة الخرطوم منذ ٣١ يناير سنة ١٩٠٠ ولكن مجلسها بقي يجتمع ثلاث مرات كل اسبوع الى آخر مايو لفض بعض المشاكل . ولا يزال يضطرُّ الى الاجتماع من وقت الى آخر للنظر في ما يرفع اليهِ من العرائض . وقد اعطى الاراضي الذين ادَّعوها ما عدا ٢٥٠ ادَّعوا ولم يحضرا لاستلام ما ادَّعوا بهِ مع انهم دُعوا لذلك مرارًا . وعندي ان الكولونل دراج رئيس هذا المجلس جدير بكل مدح على ما تمَّ من النجاح في هذا العمل الشاق

وقامت اللجنة الى كردفان في ابريل الماضي لتسجيل ملكية الاراضي فيها برئاسة ضابط انكليزي . وقد حكمت حتى الآن في ٤٤٠ قضية والمرجح انهُ لا يتم عملها قبل سنة او سنتين لان كثيرًا من الحجج التي تقدَّم اليها لاثبات الملكية كتب منذ ثمانين او تسعين سنة ومن ثم تظهر صعوبة هذا العمل

ويشكو البعض في الحلفاية وجوار الخرطوم من ان الحكومة اخذت بعض الاراضي لتوسيع المدينة او لبناء الثكنات ونحوها وقد عُرض على بعض هؤلاء ثمن لم يغبنوا فيهِ وعُرض على البعض الآخر اراضٍ ثمينة في اماكن اخرى لكنهم ابوا ان يأخذوا العوض ثمنًا او ارضًا لعلمهم ان اراضيهم سيغلو ثمنها كثيرًا في المدينتين

وفصلت لجنة الاراضي في بربر في ٣٥٩ قضية ولقيت مشقة شديدة في جعل الاهلين يرضون بحكمها . وقد كتب المدير انهُ كان يحضر بنفسهِ جلسات اللجنة وهو يمتنع بان دعاوي الناس حُكم فيها بالانصاف بعد التروي . واشار الى الصعوبة في وجود الشاهدين الذين يُعتمد عليهم لتتميم تسجيل الاراضي . وهذه الشكوى عامة في كل الاراضي التي يراد مسحها لربط الضرائب عليها حتى في مصر لا يوجد من الشاهدين الاكفاء من يفي بالحاجة

واتمت لجنة كسلا عملها في تلك المدينة وستنتقل الى القضارف . وفصلت في كسلا في ٥٥ دعوى بملكية البيوت والسواقي والبساتين . وآل كثير من اراضي البساتين واراضي البناء الى الحكومة لانهُ لم يتقدَّم احد للادعاء بها وهي تمسح الآن ثم ينظر في تأجيرها او بيعها

والدعاوى بالملكية في القضارف مثل الدعاوى في كسلا ولكن تملك الاراضي الزراعية هناك

وفي اكثر البلدان التي تسقى بماء المطر ليس حقيقيًّا بل الارض مشاع للقبيلة

وقد قرَّر مأمور حلفا ان كل اراضيها سُجلت باسماء اصحابها ويقع بينهم اختلاف احيانًا ولكنهُ ليس هامًّا

وقد سُجل قليل جدًّا من اسماء ملاَّك البيوت والاراضي في سواكن ولعلَّ سبب ذلك ان الطريقة المصرية بقيت مستعملة في هذه المدينة الى عهد قريب ولم يجبر الاهالي على العمل بها

وعُينت لجنة لسنار ولكنها لم تشرع في عملها حتى الآن وقد قُدِّمت لها طلبات من كثيرين يدَّعون الامتلاك فيها

التجارة

ان في طريق التجارة في السودان عقبات كثيرة اخصها صعوبة النقل الى الاماكن البعيدة وقصور الري عن حاجة البلاد وقلة العمَّال وتقاعد التجار عمَّا يحسبونهُ مخاطرةً باموالهم

وكانت تجارة السودان القديمة قاصرة على جلب المنسوجات من منشستر واصدار الصمغ والريش والعاج والصمغ الهندي . وقد جرت التجارة الحديثة هذا المجرى ولكن وصول سكة الحديد الى الخرطوم افاد التجار فائدة حُرِم منها اسلافهم

ومسألة الري من اهم المسائل للسودان ولمصر ايضًا . وكل مشروع يحرم مصر من جانب من مائها يُمنع العمل بهِ الآن الى ان تتم خزانات النيل ويصير الماء الكافي لمصر بمأمن من كل نقص . وهذا لا يستلزم منع الري في السودان بل ان السر وليم جارستن المطالَب باجراء الماء الكافي للقطر المصري لا يعترض على اقامة السواقي والطلمبات واستخدام اساليب الري الاخرى حسبما تقتضيهِ حالة السودان الحاضرة

ويمكن الاعتماد على ري الحياض في اراضي البحر الازرق من غير ان يقل ماء مصر قلَّة مضرَّة . ويُرجَى ان تستخدم حكومة السودان مهندسًا ماهرًا في الهندسة المائية ليشير عليها باحسن الطرق التي يمكن الجري عليها من هذا القبيل ثم تعمل بما يشير بهِ

ولا يبرح من الاذهان ان سكان السودان قلَّ عددهم كثيرًا مدة حكم الدراويش فلا يوجد فيهِ عمَّال لاتمام الاعمال العمومية الكبيرة التي من هذا النوع ولا عمال لزرع الارض التي تستفيد من اعمال الري ولذلك لا بدَّ من السير في الاعمال تدريجًا وترك كل عمل يقتضي نفقات كثيرة لا تحتملها البلاد

ويظهر من تقارير المديرين ان عندهم ابوابًا واسعة للتجارة بغير الحبوب . والتاجر الذي يسبق غيرهُ الى تلك البلاد يجد امامهُ الحاجة الى مطاحن الهواء والطلمبات البخارية

ومعديات النيل والكباري الصغيرة والمباني من كل الانواع واستعمال الغابات وانماء تجارة الصمغ ونحو ذلك مما يلوح امام الخاطر . ولا بدَّ من منع كل ازدحام في الاقبال على بلاد لم تشف حتى الآن مما حلَّ بها من سوء الادارة مدة السنين التي ساد فيها فساد الاحكام . لكن البلاد قد اخذت تنتعش بسرعة فائقة واراني مقصرًا في ما يجب عليَّ كنائب عن بريطانيا العظمى والقطر المصري اذا لم اقل علانية ان الابواب مفتوحة في السودان للتجارة والصناعة من كل نوع و بعضها مما ينتظر منهُ ربح وافر

وقد أُشير سابقًا الى ان سكك الحديد الضيقة تفيد البلاد فاذا انشئ خط بين الابيض والدويم على البحر الابيض كان منهُ نفع كبير من وجوه كثيرة وربح وافر من نقل الصمغ . وينقل الصمغ الآن على الجمال الى النيل ويؤتى بهِ بالبواخر والقوارب الى ام درمان او الحلفاية ثم يرسل بسكة الحديد الى حلفا . وقد خفضت اجرة النقل من السودان في سكة الحديد ويراد تخفيضها ايضًا ان امكن . وكل المهمات ومواد البناء ونحوها تنقل الى الابيض على جمال الحكومة ونفقات هذه الجمال كثيرة فاذا انشئت سكة الحديد لم يعد للحكومة حاجة الى هذه الجمال ولكن لابدَّ من ان تضمن الحكومة ربحًا ما لكل شركة تنشئ هذه السكة وتتولَّى ادارتها

وكذلك يسهل مد سكة اخرى في بلاد الجزيرة تجاه الدويم الى ود مدني على البحر الازرق تمتدُّ على طول البلاد التي تزرع فيها الحبوب في معتوق وعبود ومناجل ولكن لابدَّ من اصلاح الري قبل ذلك والاَّ خيف من ان هذه السكة لا تربح

ويمكن ان تمدَّ سكة اخرى توصل بلاد القضارف الخصيبة بالبحر الازرق في ابي حراز ولكن السكان قلال في تلك البلاد وهذا لا بدَّ من اعتباره عند تقدير ربحها

ولا يبعد ان تتسع التجارة مع بلاد الحبش من عند فكا والرصيرص وبطريق القلابات والقضارف ولذلك يجب الاهتمام باصلاح سبيل الاتصال مع حدود الحبشة في البر وفي النهر

وكسلا ابعد مديريات السودان عن مراكز التجارة الكبيرة الآن ولها ثلاثة طرق طريق ابربر وطريق سواكن وطريق مصوَّع اولها اكثرها استطراقًا بقوافل الجمال ومن الطريقين الآخرين طريق مصوع اقلها نفقة لنقل البضائع ولا سيما لسهولة الاتصال بين مصوع وبقية الموانئ البحرية . وقد بلغني ان في النية مد طريق مصوع الى جهة كسلا

وقد تم الاتفاق مع الحبشة على اقتسام عوائد الجمرك التي تؤخذ عند القضارف مناصفةً

اشير في مكان آخر الى حالة التجارة بين نقط النيل في اوغندا وبين النقطة البلجية في الرجاف لكن قلة البواخر تمنع الآن توسيع التجارة ولا يصلح بالحكومة ان تتولى التجارة هناك بنفسها

دواماً بل هي تفضل ان يتولاّها غيرها لان ذلك اصلح لهُ ولها . والعقبة الوحيدة في سبيل التجارة هناك الآن قلة الحطب وغلاء الفحم الواصل الى الخرطوم . ثم ان حالة سكة الحديد الحاضرة وقلة العربات فيها امران يجب ان لا يغفلا اذا اريد الشروع في عمل من مقتضاهُ جلب مواد كثيرة بسكة الحديد

ولم يمد التلغراف بعد القضارف (وهي على ٢٣٠ ميلاً من الخرطوم جنوباً) ولكن قد يمكن استعمال تلغراف مركوني في محطات ثابتة وعلى بواخر البحر الابيض

صحّة الجنود

اقتبستُ ما يلي من التقرير السنوي للماجور بنتون حكيمباشي الجيش المصري عن صحة الجنود " قال كثر المرضى هذه السنة بين الجنود التي في السودان لان الحمّى الملارية انتشرت كثيراً . فقد كثر المطر في كل بلاد السودان وفي جملة ذلك كردفان وجهات البحر الابيض والبحر الازرق وكسلا فزادت الامراض مدة المطر وبعدهُ حتى بلغت اكثرها في شهر سبتمبر ثم اخذت تتناقص بالتدريج وكان اكثر الامراض الحمى الملارية المتفترة والمتقطعة ويتلوها الجدري والدوسنطاريا والرمد والدود (ولا سيما دودة غينيا) وفقر الدم والخنازيري . وخيف من انتشار الجدري . وحدثت حادثة واحدة من التيفويد في ام درمان وحادثتان في الخرطوم وحدث في الربيع ثلاث حوادث من التهاب اغشية الدماغ

وهذا المرض العضال انتشر في ام درمان والخرطوم في شهور الشتاء منذ احتلال السودان لكنهُ زال منها الآن تماماً ولم تحدث حادثة منهُ في الشتاء الماضي وتدلُّ الادلة على انهُ لم يعد ينتشر بعد اجراء التدابير الصحية

الخاتمة

يظهر مما كتبهُ المديرون والمأمورون عن احوال البلاد التي هم فيها ان النجاح مستمر والجرائم قليلة والثقة بالحكومة تزداد يوماً فيوماً . لكن الشكوى عامة من قلة المال والحاجة شديدة الى اصلاح الري والمواصلات وبغير ذلك لا ترتقي البلاد مالياً

وقد نجحت ادارات الحكومة المركزية وجُعل الكولونل جكسن نائباً للحاكم العام سكرتيراً للحكومة الملكية ومعهُ رجال اكفاء لمساعدته . وفي السودان سكرتير مالي وسكرتير قضائي وسكرتير للمعارف وكلٌّ منهم ناجح في ادارة الفرع المختص به نجاحاً بيناً

وكان الفرق غير واضح بين اختصاصات الضباط والموظفين الحربية والملكية وذلك مما لا بدَّ منهُ في الادوار الاولى من تنظيم البلاد . ثم اخذ هذا الفرق يتضح رويداً رويداً . ويُفصَل الآن بين الواجبات الملكية والحربية على قدر الامكان . وقد كانت نتيجة هذا الفصل حسنة جداً فانشئت حكومة ملكية في السودان تختلف عن الحكومات الملكية في ان موظفيها من رجال الحربية . ولا شبهة في ان الحكومة التي يتولاها رجال اشداء يوجبون الطاعة على الرعية لازمة للبلاد في اول انتظامها وارتقائها ونافعة لها من كل وجه

لكن الضباط مقيدون بالخدمة في الجيش الانكليزي فهم عرضة لان يُطلَبوا من السودان لاسباب مختلفة . او قد يتعبون من الشغل الشاق و يودون الرجوع الى فرقهم وما هو احب اليهم من السودان . فلا يصحُّ الاعتماد على الضباط الانكليز للبقاء في هذه المناصب ولذلك تدعو الضرورة الى تغيير هذه الحال تدريجاً وتعيين شبان منتقين من الملكيين يأتون السودان على نية الاقامة فيهِ . وقد عين البعض من هؤلاء وسيتأهلون رويداً رويداً للمناصب التي يشغلها الضباط الآن

واني اغتنم هذه الفرصة لتقديم شكري لرجال نظارة الحربية البريطانية على مبادرتهم الى اجابة طلبي بتغيير القوانين التي يرتبط بموجبها الضباط في الخدمة حتى يسهل عليهم البقاء في هذه البلاد من غير ان يخسروا حقوقهم في الجيش البريطاني . ولي الثقة ان هذا التغيير يرغّب الضباط في البقاء في السودان ليزيد انتفاعهُ منهم

ولا يمكنني ان اختم هذا التقرير من غير ان اعترف بما قام بهِ الضباط وصف الضباط والجنود والموظفون من بريطانيين ومصريين وسودانيين من غير فرق بينهم مدة السنة الماضية لاحياء هذه البلاد وكذلك بما قام بهِ العلماء والمشايخ والاعيان الذين ابدوا تمام الولاء والمساعدة واعربوا عن رغبتهم الشديدة في ان يروا بلادهم سائرة في طريق التقدم والارتقاء مادياً وادبياً

واذكر بنوع خاص خدَم الكولونل جكسن الذي ناب عني مدة اضطراري لمغادرة البلاد واليهِ ينسب كثير من النجاح الذي نجحتهُ السودان

واقدم شكري الخاص ايضاً للكولونل فرغرصن ولكل المديرين والمأمورين ورؤساء المصالح وغيرهم من الضباط والموظفين البريطانيين والوطنيين الذين تظهر نتائج اعمالهم المفيدة من هذا التقرير . . . (الامضاء) . . رجينلد ونجت

الخرطوم في ٣٠ يناير سنة ١٩٠١ الحاكم العام